

## استمارة استعلامات العميل في نطاق المعايير والأسس المتعلقة بالمصرفية الخالية من الفوائد

### (الوكالة - استخدام الصناديق)

لقد تم إعداد هذه الاستمارة من أجل تقديم معلومات العملاء في نطاق بيان<sup>1</sup> هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

1. نوع العقد: بيع ووكالة.
2. الخصائص الأساسية للعقد ومدى تطابقها مع معايير وأسس المصرفية الخالية من الفوائد:  
صفة ووضعية الأطراف: يتصرف العميل كبائع بالأصالة عن نفسه وحسابه الخاص ، ضمن الحد المخصص مسبقاً ووفقاً لمبادئ عمل البنك ، أثناء شراء / إنتاج وبيع البضائع إلى البنك ؛ ويعتبر (محامي) البنك ويقوم ببيع البضائع وتسليمها إلى المشتري النهائي على أساس مؤجل أثناء بيع السلعة المذكورة للمشتري النهائي.  
الوكالة: هي تحويل أس شخصية حقيقية أو اعتبارية، شخصاً آخرًا للقيام بإجراء المعاملات بأجرة أو بدون أجرة.  
في عقد التوكيل: يجب أن يصرح الطرفين ب (الإيجاب - القبول) في بيان الإرادة حول العقد. وتعتبر الوكالة ملزمة للطرفين بعد ابتداء معاملة التوكيل.  
يعتبر بنك المشاركة الموكل والعميل الوكيل المحول في معاملة التوكيل.  
تستند معاملة عقد التوكيل إلى المبادئ الأساسية لحقوق الإسلام، حيث تُعد الاستفادة من التمويل الجاري بناء على استخدامها في المعاملات التي تدخل ضمن نطاق الأسس الإسلامية، متطابقة مع المعايير والأسس المصرفية الخالية من الفوائد.
5. العملية وكيفية العمل:  
يقوم العميل بإعادة توجيه طلب استخدام تمويل البائع إلى بنك المشاركة. حيث يخصص بنك المشاركة حدًا للعميل. يبيع العميل البضائع التي ينتجها أو سينتجها ، والتي أكد البنك امتثالها لأسس المشاركة المصرفية ، إلى البنك المشارك بسعر نقدي. ثم يوكل البنك العميل توكيلاً رسمياً لبيع هذه السلعة نيابة عنه إلى المشتري النهائي على أساس مؤجل. ويقوم بنك المشاركة باستيفاء المدفوعات من المشتري عند الاستحقاق.
6. الحقوق والالتزامات المتولدة من العقد :  
يلتزم البنك المشارك بتحويل مبلغ التمويل إلى حساب العميل ، ويلتزم العميل ببذل جهوده القصوى التي ينبغي على التاجر الحكيم بذلها أثناء شراء البضائع واختيار المشتري للبيع ليطمئن البيع نيابة عن البنك . كما يفرض العميل بالتزامات توريد / تحميل / بيع البضائع المباعة بشكل صحيح للبنك المشارك خلال الإطار الزمني المتفق عليه. ويجوز للبنك المشارك أن يطلب ضمانات تصل إلى مبلغ المعاملة وبأي نوع يرغب فيه مقابل الخسائر التي قد تنشأ من تحركات السوق وخطر عدم الوفاء بالتزامات العميل.  
يصرح الطرف الواعد ويقبل ويتعهد بسداد المبالغ المتعهد بها في تاريخ الاستحقاق.  
يحق للبنك تعويض العميل وفقاً لمبادئ ومعايير الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد عن الخسائر التي قد تنشأ بسبب فشل المشتري في سداد ديون العميل و / أو إهمال العميل وخطأه في التصرفات المتعلقة بالبضائع.  
ولا يتم دفع أي رسوم تحت اسم أتعاب المحاماة للعميل من قبل البنك المشارك.
7. تطبيق البنك في حال تأخير السداد :  
إذا لم يتم سداد الديون في التواريخ المحددة ، فقد يتم تضمين بند في عقد التمويل التجاري الأجل ينص على أن البنك المشارك سيتلقى مبلغاً معيناً كغرامة تأخير. ومع ذلك ، لا يمكن لبنك المشاركة الاستفادة من جزء من هذا المبلغ ، والذي يتقاضاه كغرامة تأخير ، أعلى من معدل التضخم والمصروفات الإجبارية المتكبدة لتحصيل مستحقاته. حيث يتم تصنيف هذه المبالغ المستوفاة وفقاً للمخطط الموحد لحسابات البنوك المشاركة وتقييمها وفقاً لمبادئ ومعايير الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد.

<sup>1</sup> هو بيان حول الإجراءات والمبادئ المتعلقة بإعلام العملاء والجمهور العام في نطاق المبادئ والمعايير المصرفية بدون فوائد المنشور في الجريدة الرسمية رقم 31675 بتاريخ 30 نوفمبر 2021 من قبل هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).